العولمة والنظام العالمي الجديد

د. مراد خروبي، جامعة باتنة 1

أ. عبد العزيز سرار، جامعة باتنة 1

ملخص:

يدخل الاقتصاد العالمي القرن الحادي والعشرون وقد بدأت المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية تأتي ثمارها وتعددت هذه المتغيرات والتي تلاحقت على الساحة الدولية منذ الثمانينات ثورة كاملة في النظام الاقتصادي العالمي معني أن هناك مجموعة المتغيرات السريعة والعاصفة التي تؤدي إلى علاقات قوة جديدة بما يتضمنه ذلك من تحولات في الأفكار السائدة في التعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع المواد وفرص النمو المتاحة في جميع الأطراف على الساحة العالمية.

: Résumé

L'économie mondiale entre le vingt-et-un siècle avoir des variables économiques mondiales et régionales ont commencé à se concrétiser la promesse de ces variables, qui sont apparus sur la scène internationale depuis la révolution des années quatre-vingt complète dans le système économique mondial qui signifie qu'il ya des changements rapides et la tempête qui conduisent à de nouvelles relations de pouvoir, y compris le renforcement des changements dans les idées énoncées qui prévaut dans la définition et la répartition des rôles et la distribution du matériel et des opportunités de croissance dans tous les partis sur la scène mondiale.

المقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي، ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات عديدة استغرقت سنوات طويلة، حتى بدأ العالم يلمس آثارها الآن حيث سقطت الحواجز والحدود الجغرافية والجمركية، وتقدمت تقنيات الاتصالات. ويمكن عرض أهم هذه التغيرات فيما يلي:

1– التوجه نحو عولمة الاقتصاد أو التكامل الاقتصادي العالمي، ومن ثم أصبحت العلاقات الاقتصادية العالمية محل تركيز الشركات في كافة أنحاء العالم، وخاصة مع ظهور مفاهيم المزايا التنافسية كبديل لمفاهيم المزايا النسبية.

2– إبراز الطبيعة التنافسية والتكاملية للسوق العالمية وذلك من خلال ما عكسته دورة أورجواي – لاتفاقية الجات – من تغيرات في الاقتصاد العالمي نجم عنه إدخال العديد من المنتجات

ضمن قواعد التجارة العالمية ومن أبرزها : الخدمات التجارية والمالية، والمنتجات غير الملموسة (كبرامج الحاسب الآلي)، وبرامج حماية الملكية الفكرية.

3– الاستثمار الكثيف في مجالات التكنولوجيا، وما أدت اليه من إبداعات في مجالات الاتصالات، وتحسينات في وسائل وصناعة النقل، مما مكن من القدرة على الاتصال بالأسواق في أنحاء العالم، ونقل السلع عبر الحدود.

4– بروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية لمواجهة التغيرات الحاصلة في العالم والمتمثلة في شبح العولمة.

وأهم هذه المتغيرات أو الخصائص الجديدة الاقتصاد العالمي هي الثورة التكنولوجية الصناعية وثورة المعلومات وشركاته المتعددة الجنسيات أو عابرة القارات وبروز الجان ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلي تغير هيكل القوة النسبية بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة و المهيمنة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والانهيار الكبير في الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية ناهيك في الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة

وسنطرق في هذه الدراسة على خصائص النظام العالمي الجديد وهي:

1) **-الثورة التكنولوجية الصناعية**
2) **التكتلات الاقتصادية المعاصرة**
3) **اتفاقية الجات والمنضمة العالمية للتجارة**
4) **العولمة**

أولا:الثورة التكنولوجية الصناعية

يتفق الكثير من الاقتصاديين علي أن الثورة التكنولوجية الصناعية الثالثة تمثل الدافع الرئيسي للمتغيرات الاقتصادية العالمية بما في ذلك تفوق القدرة الاقتصادية التكنولوجية الشاملة لتحالف الدول الرأسمالية و تشير كافة الدلائل إلي الدور الحاسم الذي لعبته هذه الثورة في إعادة تشكيل النظام الدولي وكونها المحرك الهام للتغير في الجوانب المختلفة من العلاقات الدولية

ويتوزع الفكر الاقتصادي العربي ما بين نزعة تؤكد إمكانية اللحاق بالثورة الثالثة بشرط تبني إستراتجية اقتصادية ملائمة ترتكز إلي التصنيع التصديري وقوي السوق وتحرير التجارة ونزعة تري

استحالة الانضمام إلي الثورة الصناعية الثالثة والدول الصناعية المتقدمة حيث تضع هذه الدول قيود أمام الدول النامية في اللحاق بهذه الثورة

ويتفق الاقتصاديون العرب بشأن تعاظم المخاطر وضآلة الفرص المترتبة علي اشتداد نزعة العالمية الاقتصادية والحمائية في المراكز الصناعية المسيطرة والتمايز والتهميش في الأطراف المتخلفة التابعة

1) ما هي الثورة التكنولوجية الصناعية الثالثة[1]

يرتبط النظام العالمي بمستوي التكنولوجيا السائدة وتوزيعها علي أطراف وخلال عقد الثمانيات برز إلي السطح تواجد ثورة تكنولوجية صناعية ثالثة ترتكز علي التحكيم في العقل الإنساني وتنميته فضلا عن تقليده بمخترعات الإلكترونات الدقيقة وتتميز بأنها تقوم علي الاستثمار الأساسي في مجال البحوث العلمية المكثفة بحيث أن الاستثمار فيه يعد جزءا أساسيا من الاستثمار الكلي في العلية الإنتاجية وتعتمد هذه الثورة علي مصدر متجدد وهو التدفق اللامتناهي للمعرفة والأفكار.

وتتوقف تشكيل النظام العالمي علي منجزات هذه الثورة والتي يشهد العالم ميلادها وقاعدتها الأساسية توجد في كلا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية اليابان وتقوم هذه الثورة علي التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وهذه المجالات جميعها تقوم علي قاعدة واسعة للبحوث العلمية والتكنولوجية التي نجحت الدولتان في تكوينها بشكل يتفوق علي باقي الدول

ويتمثل جوهرها في التشغيل الأوتوماتيكي وعلي ذلك فإن جوهر العملية التي تجري في ظل هذه الثورة الصناعية التكنولوجية المعاصرة تتمثل في السيطرة علي المجالات الآتية.

1- السيطرة اللامتناهيه في الكبر

2- السيطرة اللامتناهيه في الصغر

3- السيطرة اللامتناهيه في التعقيد.

وعلي ذلك فإن هذه الثورة التكنولوجية المعاصرة قد جعلت من العلم والتكنولوجية نفسها قوة إنتاجية مباشرة بمعني أن العلم أصبح يندمج اندماجا عضويا في عمليات الإنتاج المادية ومنت ثم أصبح يوسع هذا الإنتاج بشكل مذهل بحيث صار هو نفسه عملية اقتصادية مباشرة وأصبح هو

العنصر الأكثر إيجابية وثورية في التوسيع الهائل والفعال الإنتاج كميا ونوعيها كما أصبحت نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية هي الأساس الأول لادخار منتجات جديدة وتطوير لمنتجات الحالية.

ووسط هذه الثورة فإن هناك محاور بعينها ستعطي حيزات إستراتيجية لتلك الدول التي تقود فيها إنتاجها، وتقسيم هذه المجالات والتي يشكل التفوق فيها قيادة التكنولوجية في النظام العالمي بشكل عام إلي:[2]

1- **مجالات التكنولوجية العسكرية**: كان لتطور تكنولوجيا السلاح أثر كبير في تحديد علاقات القدرة النسبية بين الدول وهذا التطور سار في اتجاهين:

أ- **تطور تكنولوجيا السلاح النووي** : كان هذا التطور دور رئيسي في منع نشوب حرب عالمية ثالثة نتيجة للتوازن بين القوي النووية الكبرى في ظل حالة التشبع النووي والتقديرات الهائلة لما ينجم عنها من دمار والتطور المرتقب في تكنولوجيا التأثيرات النووية يهدف إلي تقليل التأثير ألتدميري، والتطور المستقبلي في لسلاح النووي ينحصر في تكنولوجيا النظم الحاملة للسلاح النووي ونظم المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر.

ب- **الحرب الحديثة وتكنولوجيا السلاح:** لا شك أن نتائج الحروب لها تأثير مباشرا على تكنولوجيا السلاح وكذلك فإن التطور المتصاعد في تكنولوجيا السلاح يترك بصماته في التخطيط للحروب القادمة وتشور تساؤلات عن الموضوعات ذات الأهمية الخاصة والمطروحة في ساحة الفكر العسكري وعلاقتها بالتطور في تكنولوجيا السلاح كأجهزة القيادة والسيطرة والاتصال والاستطلاع وأهميتها بالنسبة للحرب الحديثة.

2- **تطور التكنولوجيا المدنية**: يمكن تحديد محال التكنولوجيا المدنية في ثلاث مجالات رئيسية ويتبلور المجال الأول في تكنولوجيا المعلومات والعقول الإلكترونية والمجال الثابت يتبلور في تكنولوجيا تخليق المواد الجديدة وإحلالها محل المواد الطبيعية القديمة بينما يتبلور المجال الثالث في تكنولوجيا الحيوية.

أ- **ثورة تكنولوجيا المعلومات والعقول الإلكترونية**: حدث تقدم كبير في مجال القدرة على تخزين المعلومات وكان الترانزيستور هو فاتحة لإنتاج أجزاء إلكترونية ومتكاملة أدت إلي تناقص كبير في الحجم وذات قدرة متزايدة علي تخزين المعلومات وانخفاض هائل في التكاليف كما أن

الذاكرة الصناعية تتزايد نتيجة التطورات في تكنولوجية العقول الإلكترونية فمتوقع أن تزداد الطاقة التخزينية للمعلومات واستخدامها واستعدادها بمقدار عشرة أضعاف ماهي عليه .

ومن هنا أصبحت تكنولوجيا المعلومات تقوم بالدور الرئيسي في التقدم العلمي والتكنولوجي الراهن وكثر الحديث عن ولادة قطاع اقتصادي جديد هو قطاع المعلومات أي أننا نصدد مجتمع يقوم علي خلق قيمة مضافة مصدرها المعلومات. وقد أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلي خلق صناعة تتميز بمميزات فريدة أهمها:

- إنها صناعة كثيفة العمل ورأس المال وذات قدرة كبيرة علي التركيز.
- إنها صناعة تمثل درجة عالية من تدويل رأس المال ويتم إنتاجها علي مستوي عالي من حيث أسواق المال والخدمات والعمل والمنتجات.
- إنها صناعة تبرز فيها التبعية التكنولوجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية فهي تؤدي إلي تقسيم دولي جديد للعمل يستبد عددا كبير من الدول النامية من مرتبة المجتمع ألمعلماتي التي تسيطر الدول المتقدمة وبدرجة عالية غلي تكنولوجيا.
- إنها صناعة عملت علي جعل العالم قرية صغيرة بإمكان كل فرد فيه أن يعترف علي أساليب حياة أنماط استهلاك وتطلعات المستقبل لغيره من الأفراد ومما يزيد من أهمية ثورة لمعلومات ويجعلها أداة حاسمة من أدوات القوة والنفوذ أنها لا تعرف المسافات والتوقعات الجغرافية كما أنها تتميز بلقاءاتها الواسعة

ب- **ثورة تكنولوجية المواد الجديدة**: وهي الثورة المواد البتر وكيماوية حيث يتم استخراج المواد الجديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية النامية أو المحدودة حيث يتم إعادة اكتشاف خواطر العناصر المختلطة التي تجاهلتها الصناعة من قبل، كما يتم اجتذاب مواد جديدة إلي ميادين الإنتاج حيث هذه التكنولوجيا الجديدة باحتواء الطبيعة القديمة ومضافة إمكانياتها وبتوليفات مبتكرة تزيد من جودة النواتج وتقلل من تكلفتها.

ج- **ثورة التكنولوجية الحيوية**: يعتبر عدم الهندسة الوراثية من أهم جوانب التقدم العلمي الذي توصل إليه الإنسان في العصر الحديث ويعتبر علما من العلوم القوة التي تسعي الأمم لامتلاكها و الإلمام يخفياها لاتصاله الوثيق بأسرار الحياة ويقصد بها استخدام المعلومات البيولوجية المتعلقة بتكوين المادة الوراثية في الكائن الحي وبكيفية تكاثرها وانتقالها من خلية لآخري وبكيفية قيامها

بوظيفتها والتعبير عن نفسها و الطريقة التي تتميز بها والآثار المترتبة علي ذلك وكل هذا يهدف إلي التحكم في المادة الوراثية والسيطرة علي مكوناتها ويعتبر المجال الطبي والمجال الإنتاجي النباتي والحيواني والاستخدامات العسكرية من ابرز ميادين تطبيق هذه العلوم.

2-النتائج الاقتصادية للثورة التكنولوجية الصناعية الثالثة :

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية المعاصرة سلسلة من التغيرات الاقتصادية فهي تعمل علي إعادة هيكلة الاقتصاديات القومية للدول الصناعية المتقدمة للدول الصناعية المتقدمة و الاقتصاديات المشابهة كما تعمل علي إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي.

- **التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية:** وهنا نتعرض لثلاث تغيرات اقتصادية أساسية في الاقتصاديات الرأسمالية وهذه الهياكل هي –تغيرات الهيكل الصناعي حيث حدث تحول في البنيان الاقتصادي إذ تم الاعتماد علي الصناعة الأوتوماتيكية كذلك حدث تحول في الهيكل القطاعي فصناعة المعلومات دفعت بقطاع الخدمات إلي المقدمة ليصبح القطاع القائد للنمو وتشغيل العاملة – وتغيرات هيكل قوة العمل حيث حدث تحول في هيكلة فحل العلميون والتكنولوجيين والإنسان الآلي محل المهندسين في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات
- **التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي:** امتدت نتائج الثورة التكنولوجية الصناعية الثالثة على النظام الدولي وانعكست على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ووفرت المقدمات الضرورية لإعادة بناء جذرية للنظام القائم لتقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية.
- **التغيرات الهيكلية في درجة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل[3]:**

ونعني بهذا تعاظم التشابك الاقتصادي بين الدول والذي خلق علاقة في اتجاهين بين كل دولة وأخرى ووجود تأثير متبادل من كل الطرفين على الآخر، وهذا يعني زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي ذات الآثار الايجابية والسلبية، وبالتالي فإن مستوى الأداء الاقتصادي في أي دولة يتوقف على ما يحدث داخله وأيضا على ما يحدث في الدول الأخرى المرتبطة معه في علاقات اقتصادية.

- التغيرات الهيكلية في درجة التمويل وتزايد الشركات متعددة الجنسيات:[4] يتوافر العديد من الآليات لربط الصناعة المحلية بالصناعة العالمية ومن أهم هذه الروابط هي تلك المرتبطة بالاستثمارات الخارجية المباشرة من خلال النشاط الدولي الواسع للشركات متعددة الجنسيات

(عابرة القوميات) ويستخدم هذا التعبير لوصف ظاهرة عابرة للدول وكنتيجة لتحديد عمليتي الإنتاج والتوزيع في العالم والعصر الحديث شهد توسعا في هذه الشركات كميا وكيفيا بحيث أصبحت أحد العناصر الهامة لإدارة الاقتصاد العالمي فمقدار النصف أو أكثر من الإنتاج العالمي ستنتجه حفنة من هذه الشركات في عام 2000.

وقد تضخمت الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة الماضية بهدف التحكم في مصادر المواد الخام الحرجة وتكوين محفظة من الاستثمارات المتنوعة والتغلب على مخاطر الاستثمار في مكان واحد وفتح أسواق جديدة للمنتجات، وقد كان لهذا التضخم آثار مهمة على موازين القوى في العالم حيث أصبحت هذه الشركات أعظم قوة من الدول ذاتها.

وقد اتسمت العلاقة بين هذه الشركات والدول العربية بالشك والتوتر نظرا للسجل التاريخي الكبير من الاستغلال الذي مارسته هذه الشركات على الدول العربية.

3- النتائج السياسية للثورة التكنولوجية الصناعية الثالثة:

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية المعاصرة سلسلة من التغيرات السياسية فهي تعمل على إعادة هيكل النظام العالمي كما تعمل على إعادة هيكلة التوازن العالمي وإعادة هيكلة الأولويات العالمية.

➢ **التغير في هيكل النظام العالمي:**[5] ونعني به توزيع علاقات القوة بين أطرافها المتمثلة في الفواعل الدولية فالدولة هي الفاعل الرئيسي الذي يسيطر على النظام العالمي وتحديد الفواعل الدولية الرئيسية يعتمد على قوة الدولة وبعد الصعوبة هنا يتمثل في كثرة المعايير التي تحكم قوة الدولة ويختلف الترتيب للقوى الرئيسية تبعا للمعايير المتخذة وشهدت الفترة الحالية انقساما بين تيارين[6]. الأول يؤكد أن التغير يتجه إلى تأكيد سلطة شبه مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية والثاني يؤكد أن التغير يفضي إلى بزوغ تعدد القطبية وتوازن للقوى، والتغير في هيكلها.

➢ **التغير في التوازن العالمي:** أي التغير في توزيع القوى السياسية والاقتصادية داخله خلال تكتلات بعينها بحيث يكون من المستطاع اشتقاق اتجاهات التوازن فيما بينها حتى يمكن تقدير القوى المسيطرة والقائدة في النظام.

➢ **التغير في الأولويات العالمية:**[7] بدأت عملية إحلال قائمة الاهتمامات التقليدية في العلاقات الدولية والتي تمحورت حول قضايا الأمن وأخذ الإجماع يتمركز رويدا على القضايا الاقتصادية والوظيفية وقضايا البيئة، فالمنافسة الدولية أصبحت تتم على صعيد الأداء الاقتصادي

والقضايا الاقتصادية صارت سببا لاستقطاب عنيفة بين القوى الكبرى والدول الصناعية الجديدة والذي أدى إلى اشتعال أزمة في نظام التجارة الدولية، كما أن القضايا الاقتصادية أصبحت المحرك الأساسي لقضايا الأمن الاستراتيجي والتأمل بعمق أكثر لما يجري من متغيرات يثبت أن القضايا الاقتصادية هي القوى المحركة الرئيسية وراء المشاريع القومية التي أفضت إلى التغيرات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: التكتلات الاقتصادية المعاصرة

يسيطر على النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاتجاه نحو المزيد من التكتلات الاقتصادية وبالتالي تتضاءل أهمية الاقتصاد الفردي عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ويحل محله الاقتصاد الجماعي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة في التجارة الدولية، وهذه التكتلات تعكس درجة الجنسيات على اتجاه نوع من الترابط بين هذه التكتلات.[8]

أ- التكتلات الاقتصادية في قارة أوروبا:

1) **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:**[9] وقعت سبعة عشر دولة أوروبية علي الاتفاقية عام1948 وانضمت الو.م.أ وكندا عام 1950 كعضوين منتسبين بتلك المنظمة وتغير اسمها إلي منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، ونشأت المنظمة بتشجيع من الو م أ بعد تدهور الحالة الاقتصادية في دول أوروبا ومن أهم مظاهر وقف قابلية الإسترليني للتحويل وتوقف الحركة التجارية مع دول أوروبا الشرقية وانكماشها بين دول أوروبا الغربية وفقدانها للموارد المالية والمنافع التجارية بعد فقدها لمستعمراتها وارتفاع الحوافز الجمركية بين كل دولة بين كل دولة أوروبية وأخري. وفي نفس الوقت زاد الإنتاج الأمريكي و لم يجد سوقا لتصريفه نظر للحالة الاقتصادية بين الدول الأوروبية وما تبع ذلك من تزايد حالات البطالة في أمريكا، وترتب علي هذا اعتقد مؤتمر باريس 1947 لتهيئة الرأب الأمريكي لقبول مشروع مساعدة الدول الأوروبية علي نطاق واسع،وعلي الجانب الأخر حث المؤتمر دول أوروبا الغربية علي التكتل معا واتخاذ سياسات اقتصادية جماعية والاشتراك معا في وضع خطط اقتصادية يستبعد الدول الأوربية قدراتها الإنتاجية وكان الهدف من تلك الاتفاقية تفادي وجوه الاستخدام المزدوج التنافس لرؤوس الأموال وتفادي الاستثمارات التي لا تتفق مع الموارد أو مع غرض تحقيق تلك الوحدة الاقتصادية الأوروبية*.

2) **الجماعة الاقتصادية الأوروبية.**[10] وكان بداية هذا الاتجاه تكوين سوق اقتصادية مشتركة من دول اتحاد البنيلوكس** والدول الست أعضاء جماعة الفحم والصلب فقد قرر مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول عام 1955 بصقلية تأليف لجنة البحث عن إمكانية إيجاد تكامل اقتصادي ووضع تفاصيل معاهدة جديدة لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن طريق تكوين منظمات مشتركة بينها وإدماج تدريجي لاقتصاديات القومية وتنسيق سياساتها الاجتماعية بالتدريج، وفي عام 1957 وقعت معاهدة روما والتي أصبح بمقتضاها للسوق المشتركة كيانا قانونيا وقد تضمنت السوق الأوروبية المشتركة أهدافا اقتصادية وسياسية حيث نصت المادة الأولي على «أن تنشئ الأطراف المتعاقدة فيما بينها جماعة اقتصادية أوروبية» كما نصت المادة الثانية علي أن هدف هذه الجماعة «تشجيع التقدم المطرد الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي في كل جزء من أجزائها والعمل علي تحقيق التوسع المستمر المتوازن والاستقرار المتزايد والانتفاع السريع في مستوي المعيشة وتوثيق الصلات والروابط بين دول الأعضاء وذلك عن طريق إنشاء سوق مشتركة التقريب بين السياسات لاقتصادية للدول الأعضاء تدريجيا »

وفي ديسمبر سنة 1991 وافق رؤساء الدول علي للاتفاقية الخاصة بالوحدة السياسية وجدول المواعيد الخاص بمنظمة الاقتصاد الأوروبية مع دول منظمة التجارة الحرة الأوروبية سنة 1992، وقد اكتملت السوق الداخلية المشتركة في يناير سنة 1993 ومنذ شهر نوفمبر 1993 عرفت لمجموعة الأوروبية علي أنها اتحاد أوروبي والهدف طويل المدى هو قيام وحدة سياسية بعملة مشتركة.

ب- **التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (النافتا):**[11] يقف هذا التكتل عند مرحلة إقامة منطقة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة ويضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا وهو مفتوح لباقي دول أمريكا اللاتينية.

ونشأت الفكرة في عهد الرئيس الأمريكي بوش سنة 1992 – خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الو.م.أ كحل للخروج من دائرة الركود إلى دائرة الانتعاش لأن تشجيع التجارة باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي لذا فكرت الو.م.أ في إمكانية اتفاق بعض الدول في إقامة علاقات تجارية فيما بينها بهدف تشجيع التجارة الدولية لهذه الدول وزيادة الاستثمار ومن ثم انخفاض معدل البطالة وانتعاش الاقتصاد وقد ساعد على طرح الفكرة إسراع دول المجموعة

الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي مما سيجعلها قوة تنافس الو.أ.م وظهرت الفكرة في حيز الوجود في بداية عام 1994 من الو.أ.م. أو كندا أو المكسيك لتشمل ما تشمله إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول خلال 15 عام وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية والمكسيكية.

ج- **التكتل الاقتصادي في قارة آسيا:** برغم أن التكتل الاقتصادي الآسيوي ما زال في طور التكوين إلا أنه يتطور بصورة مستمرة نظرا لتزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية ورغبتها في حماية نفسها من المواجهات الحمائية غير المباشرة الناتجة عن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أو التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ثالثا: اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة

عقب انهيار العلاقات الاقتصادية الدواية كنتيجة للحرب العالمية الثانية حرصت الدول الرأسمالية على إقامة منظمة التجارة العالمية وذلك لتنظيم العلاقات الاقتصادية التجارية بين دول العالم، لذا تم البدء في مفاوضات تجارية بناءا على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تهدف للتوصل لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد انتهت المفاوضات بعقد مؤتمر دولي في هافانا في 1947/11/21 أسفر عن وضع ميثاق هافانا الذي تضمن مجموعة من القواعد تنظم سلوك الدول في التجارة العالمية بما يحقق العدالة بينها وكذلك إنشاء منظمة التجارة الدولية، ثم عقد مؤتمر دولي بجنيف اشتركت فيه 23 دولة وذلك للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة دوليا ثم تم تجميع هذه الاتفاقيات التجارية الثنائية لتكون اتفاقية شاملة متعددة الأطراف عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

*** تعريف الجات:**[12]

معاهدة دولية متعددة الأطراف تنشئ حقوق والتزامات متبادلة على الأطراف المتعاقدة بهدف تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود التجارية.

وتصنع الاتفاقية مجموعة من المبادئ التي تنظم السلوك التجاري للأطراف المتعاقدة، كما تتيح مجالا للمفاوضات التجارية في ظل مناخ يتسم بحرية التجارة والقدرة على توقع توجهاتها، كما تصنع الاتفاقية الإطار القانوني لهيئة دولية لفض وتسوية النزاعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة.

وشملت الاتفاقية مجالات جديدة مثل التجارة في الخدمات والأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار وإصلاح السياسات الزراعية، وسوف نتحدث بشيء من التفصيل عن جولة أورجواي:

أهم نتائج جولة أورجواي:[13]

1. مجموعة الاتفاقيات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق:

✓ النفاذ إلى الأسواق: إزالة القيود المفروضة على الواردات بموجب بروتوكوله يتم وضع جداول الالتزامات المحددة لكل دولة نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة لإزالة أو تخفيض القيود غير الجمركية والجمركية.

✓ التجارة في المنسوجات والملابس: ويقضي هذا الاتفاق إلى إدخال قطاع المنسوجات في نظام الجات وذلك بالإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية على أربعة مراحل خلال عشر سنوات تنتهي في عام 2005.

✓ اتفاقية الزراعة: وفيه نجحت الاتفاقية في الاتفاق على الالتزامات الخاصة بهذا المجال مما يمثل ذلك خطوة إيجابية في اتجاه تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية ولكنها لا تتضمن الأسماك والمنتجات السمكية.

2. ثانيا: الاتفاقيات الخاصة بالموضوعات الجديدة:

حيث تناولت موضوعات لم يسبق التفاوض بشأنها في جولاتها السابقة هي كما يلي:

✓ اتفاقية إجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة: وتهدف لإزالة بعض الشروط التي تفرض على المستثمر الأجنبي التي تتعارض مع اتفاقية الجات حيث نصت الاتفاقية على تطبيق المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارية الأجنبية.

✓ اتفاقية حقوق الملكية الفكرية: وتهدف لحماية حقوق الملكية لفكرية مما يسهم في تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وقد نصت على سريان مبادئ الجات الرئيسية في هذا المجال كما تضمنت عدة التزامات منها التقيد بحق النشر والتأليف والتي نصت عليها اتفاقية برن وحماية برامج الحاسب الآلي.

وتقديم الحماية للممثلين عند التسجيل وإذاعة المسرحيات والحفلات الموسيقية بدون إذن مسبق، وحماية العلامات التجارية وعلامات الخدمة لبراءات الاختراع الخاص بجمع الاختراعات وحماية المعارف التقنية والأسرار التجارية وحماية الدلالات التجارية لتجنيب الجمهور الانخداع بحقيقة المنشأ... إلخ.

✓ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات: تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية في الخدمات وتضمنت مجموعة الالتزامات العامة (مبادئ الجات) وكذلك الالتزامات بدخول السوق التي تحددها كل دولة مشاركة في الاتفاق والتي يسمح فيها للموردين بدخول السوق المحلية بالشروط المدونة في جدول الالتزامات.

3. مجموعة الاتفاقيات الخاصة بتحسين قواعد وأحكام الجات:

من أهم الاتفاقيات الخاصة بهذه المجموعة اتفاقيات الدعم ومكافحة إغراق والوقاية، وهي تطبق منذ جولة طوكيو وخلال جولة أورجواي تناولت المفاوضات بعض التفسيرات والتعديلات لجعل نصوص الاتفاقية أكثر قبولا في التنفيذ.

✓ اتفاق الوقاية: يقضي بحق الدول في اتخاذ إجراءات وقاية لحماية صناعة محلية فيها من زيادة غير متوقعة في الواردات بشكل يسبب ضررا لهذه الوقاية تتخذ إما بشكل فرض حصة على السلع وتطبق هذه الإجراءات لفترة 4 سنوات ويمكن إلى مدها إلى 8 سنوات في حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية.

✓ اتفاق الدعم: والذي أسفرت عنه جولة طوكيو وقد جرت مفاوضات في جولة أورجواي بهدف تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمة وكيفية إثبات الضرر الذي يحدث للصناعة المحلية من جراء دعم الصادرات ولا يسرى الاتفاق على دعم إنتاج وتصدير السلع الزراعية الذي يتناوله اتفاق الزراعة حيث يتضمن هذا الاتفاق ثلاث أنواع لدعم السلع الصناعية.

✓ اتفاق مكافحة الإغراق: والذي أسفرت عنه جولة من طوكيو بمقتضاه جرت مفاوضات في جولة أورجواي لمراجعة هذا الاتفاق ونتج عن ذلك وضع اتفاق جديد يتضمن توضيحا وتفسير لأحكام اتفاق طوكيو التي تتعلق بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي إلى إغراق الأسواق، ومعايير الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية وإجراءات الإغراق وكيفية تنفيذه.

رابعا: العولمة

يعتبر مصطلح العولمة ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، على أن الكلمة الفرنسية إنما هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization والتي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، ووفقا لهذا المعنى فإنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ليشمل العالم كله.[14]

هذا وقد جرى تداول كلمات أخرى في اللغة العربية إلى جانب العولمة منها: الكوكبة، الكونية، والكوننة، ووجد متحمسون لكل كلمة من هذه الكلمات ولكل منهم حججه في ذلك. ومع ذلك فإن لفظ العولمة هو الغالب على غيره من الألفاظ الأخرى، وهو أكثر الألفاظ المتداولة الآن[15].

ومنذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمي حاول العديد م السياسيين والاقتصاديين والثقافيين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها وكثر الجدل حول تحديد مفهومها تحديدا دقيقا، ويرجع ذلك إلى اختلاف إيديولوجيا لباحثين، أو رؤيتهم لسياسية، أو وجهتهم العامة التي ينحازون إليها إزاء العولمة رفضا أو قبولا[16].

وقد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها، إذ أنها عمليا ظاهرة مستمرة تكتشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، ولكن هذا الغموض الذي يكتنف جوهر العولمة وتفاصيله المتعددة الدقيقة لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية، وأهم الملامح المرتبطة بهذا المصطلح وهناك في البداية أوصاف عامة للعولمة، وقد لا تعني في التحليل الدقيق لمكوناتها، وإن كانت تعطي فكرة مبتدئة عن هذه العملية التاريخية.

ونستطيع في مجال تعريف العولمة أن نستعرض بعض المفاهيم والتعريفات لمفكرين غربيين ومفكرين عرب.

- **تعريفات المفكرين الغربيين للعولمة:**

ونستطيع في مجال تعريف العولمة أن نتأمل محاولة نظرية لافتة قام بها جيمس روتزناو، أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين.

فيعرفها على أنها علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.[17]

والعولمة في رأي دايفيد روتكويف أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا أنها تشجع التكامل، تزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنما الأبعاد السلبية للثقافة، والعولمة هي خطوة حيوية نحو عالم أكثر استقرارا ونحو حياة أفضل للشعوب فيه.[18]

أما سيمون راشي يرى أن العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة وخاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتكامل أسواق رأس المال.[19]

كما يرى توماس فريدمان أن العولمة تعني التكامل بين الأسواق، والتمويل، وتطور التكنولوجيا على نحو يقلص العالم من حجمه المتوسط بين الحجم الصغير، مما يجعل كل منا قادرا على الوصول إلى مواقع أبعد حول العالم.[20]

ويضع ريتشارد هيجوت، تعريفا أكثر شمولا لظاهرة العولمة، التي يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقا تاريخيا تقع في إطاره جملة من الأحداث ويصف العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل في حياتها مجموعة جديدة من الأنشطة الجديدة التي تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية.[21]

في حين يرى بادي هيما بأنها حركة دمج وتوحيد في الشكل للسيرورات الإنسانية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية الجارية على نطاق الإنسانية جمعاء.[22]

- **تعريفات المفكرين العرب للعولمة:**

وبداية نبدأ بالمفكر الكبير د. سمير أمين وهو من صاغ مصطلح العولمة في الكتابات العربية حيث يرى أن العولمة الجديدة التي انتهى إليها تطور النظام العالمي مع نهايات عقد الثمانينات من القرن العشرين وهي لا تزال في حالة التبلور والسيرورة، وهي درجة من درجا التطور التاريخي للنظام الرأسمالي القديم هو أول نظام عالمي في التاريخ المعني.

"فالأمر لا يتعلق هنا في الواقع ببناء نظام عالمي جديد، وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبيرالي المتوحش".[23]

أما حسن حنفي فيرى بأن العولمة "هي أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، والتي بدأت منذ الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر ابتداء من الغرب الأمريكي".[24]

وفي المجال السياسي فينظر إليها من الناحية الجيوبوليتيكية، فالعولمة كما يراها محمد عابد الجابري "هي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينا هو الولايا المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع وهي ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي لنظام الرأسمالية بل هي أيضا دعوى إلى تبني نموذج معين، أي أنها أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم وأمركته"[25]. وفي موقع آخر يعبر الجابري عم العولمة بقوله: "هي ما بعد الرأسمالية والاستثمار".

ويرى صادق جلال العظم المفكر السوري المعروف بأن العولمة هي "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادتها نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".[26]

أما د. إسماعيل صبري عبد الله فيقدم تعريفه "للكوكبة" على لأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بذكر الحدود السياسية ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية.

وفي لإطار تحليله لمضمون العولمة يرى أ/ السيد ياسين أن ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نصل إلى مضمونها الحقيقي.

وهذا النموذج من وجهات النظر المعرفية لابد أن يربط عضويا وثيقا، بين تعريفات العولمة المختلفة والمسلمات التي تقوم عليها، والأطروحات التي تتضمنها، ومجالات السياسات التي تصاغ بناء على هذه المسلمات، وصور المقاومة لها وذلك من خلال منظور معرفي متكامل.[27]

ويرى د. حازم الببلاوي أن العولمة ليست مجرد سيطرة الشركات متعددة الجنسية، ولا هي أسواق المال أو حتى الرأسمالية ، فالعولمة ليست وافدا جديدا بقدر ما هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة من ناحية، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية منا سبة من ناحية أخرى، وهو تفاعل مستمر وذو أبعاد متعددة.

وهكذا، فإن ما يطلق عليه اسم "العولمة" هو ظاهرة حركية ملتبسة يختلط فيها الجديد بالقديم، وتتفاعل هذه العناصر في تطور بطيء، وتتضمن عناصر متجانسة مثلما تحمل بين طياتها عناصر أخرى متناقضة، فالعولمة ليست نموذجا نظريا منطقيا من اختراع مفكر، أو مؤلف بقدر ما هي وصف للخطة من لحظات التطور الاجتماعي والتاريخي.[28]

انطلاقا من مجموع التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة، تتمحور حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء في تبادل السلع والخدمات، أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال، أو وفق انتشار المعلومات والأفكار والثقافات، وتحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب. بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة، فيمكن اقتصاره بالاندماج الكلي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والأيدي العاملة والعمالة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية، وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها.[29]

لقد اختلف الكثيرون في تصنيف مراحل النشأة التاريخية للعولمة وبناءا على ما تقدم سنعمد إلى عرض مراحل تطور الرأسمالية ووفقا للتقسيم الكلاسيكي للاقتصاد السياسي، وذلك لفهم المرحلة الراهنة ، وهذه المراحل هي:[30]

1- **مرحلة الرأسمالية التجارية**: وهي المرحلة الأولى لتطور النظام الرأسمالي وسميت بالمرحلة التجارية (المراكشية) نظرا للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة التجار المشتغلين بالتجارة وخاصة المشتغلين بتجارة العبيد والتي بدأت بعمليات الاستيراد من خارج أوروبا[31] وبدأت المرحلة هذه مع بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وشهدت نمو المجتمعات القومية، وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.

وقد برزت في هذه المرحلة الكشوف الجغرافية، مما وسع الأراضي المعروفة، وبالتالي توسعت معها الأسواق التجارية وازدادت الحركة التجارية[32]، فكان اكتشاف أمريكا والطريق البحري حول شواطئ أفريقيا الذي قدم للبرجوازية الصاعدة ميدانا جديدا للعمل، فإن أسواق الهند الشرقية

والصين واستعمار أمريكا والتبادل مع المستعمرات وتعدد وسائل التبادل وتدفق البضائع بوجه عام كل هذه الأمور دفعت التجارة والملاحة والصناعة إلى الأمام بقوة لم تكن معروفة إلى ذلك الحين[33].

وهذه الحركة التجارية النشطة دفعت التجار وغيرهم لإنشاء مصانع يدوية تطورت لاحقا اعتمادا على مبدأ تقسيم العمل، وكان نتيجة كل ذلك زيادة في الإنتاج وتخفيض في التكلفة مما أدى إلى تراكم رأسمالي أولي، شكل الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية كذلك تشكلت الطبقة البرجوازية الأوروبية الغنية[34].

إن التراكم الرأسمالي الذي حصل رافقه تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية، فيما بعد عرف بعصر النهضة وظهرت معها معطيات علمية جديدة وقيم جديدة ملائمة للنمو الرأسمالي مثل "تمجيد الادخار – رفع قيمة العمل – الرفض الكامل للبذخ"[35]. هنا يمكننا القول أن ما ساهم في نشوء الرأسمالية التجارية هو تطور العلاقات السلعية الإنتاجية وتراكم رأس المال التجاري وتراكم رأس المال المالي.

2- مرحلة الرأسمالية الصناعية: وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة بداية القرن الثامن عشر وكانت الآلة التجارية هي المحرك الأساسي للطاقة والإنتاج والمعبر عن الصراعات الاجتماعية والسياسية، وقد استدعت هذه الآلة اختراع السكك الحديدية التي قامت من أجلها صناعة كبيرة بحد ذاتها وفتحت أسواقا ضخمة لصنع ما يلزم لإنتاجها كما فتحت آفاقا للنقل بسرعة إلى الأسواق البعيدة[36]، وقد تعمقت في هذه المرحلة العلاقة بين أوروبا وغيرها من القارات وتلك العلاقة قائمة على نهب الثروات وسرقتها بسبب الحاجة الكبيرة لها من أجل تلبية حاجات الصناعات المتمردة.[37]

ومن هنا أصبحت التجارة في خدمة الصناعة، ونتيجة قوة الرأسمالي في هذه المرحلة تعزز الشعور بان الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يعرقل النشاط التجاري الخارجي بشكل خاص ويضعف فرص الربح.

المرحلة الثانية: (**الإمبريالية**): ترافقت هذه المرحلة مع سيطرة الدول الاستعمارية على مساحات واسعة من العالم وتوزع الرأسمالية نحو الاحتكار، وقد تجسد ذلك عمليا من خلال سيطرة الاحتكارات الكبيرة على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية وبدأت الاحتكارات نشاطاتها الاقتصادية والمالية حتى أنها بدأت تصدر أعمالها.

وسميت هذه المرحلة بالرأسمالية الاحتكارية بسبب حصول دفعة كبيرة من تمركز الإنتاج الرأسمالي إلى درجة نشأت عنها الاحتكارات الكبرى مثل الكارتيلات، السنديكات، والتروستات وقد تحولت المنافسة الحرة، وهي من أهم سمات النظام الرأسمالي إلى منافسة بين الاحتكارات الاقتصادية على المستوى القومي والعالمي.[38]

المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة تبدأ بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد العالم تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة بسبب ما أحدثته هذه الحرب من دمار اقتصادي واختلالات في اقتصاديات دول عديدة. هذا من جهة ومن جهة أخرى انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية وزوال الاستعمار بمفهومه الكلاسيكي، ف الاحتلال العسكري المباشر، وأخذت تقوم إمبراطوريا جديدة على أساس القوة الاقتصادية كذلك بدا السعي للبحث عن نظام يتخطى حدود الدولة الوطنية وتناقض فعالياتها بتناول الكثير من القضايا بشكل مفرد ومن جهة ثانية[39] خاصة بسبب حملة من التعقيدات كعدم استقرار نظام النقد الدولي منذ انهيار قاعدة الذهب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إثر وقف الحكومة البريطانية العمل بقانون (روبرت بيل) (أي القانون العام الأساسي لنظام النقد البريطاني لعام 1894)، وفرض التداول الإجباري بالعملة الورقية وأعفت المصرف من واجبه بإبدال هذه الأوراق بالعملة الذهبية[40] وظهور نظام "بريتن وودز" بدلا عنه عام 1944 [41] وانتقاله فيما بعد إلى نظام تقويم العملة "تحرير النقد من سيطرة الدولة بإلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات البلدان الصناعية الكبرى في عام 1973 [42] وذلك بعد انهيار نظام بريتون وودز بعد قرار الرئيس الأمريكي في آب 1971 بإلغاء تحويل الدولار المقدم إليها إلى ذهب".[43]

كذلك ظهرت جملة من التكتلات الاقتصادية كما رأينا سابقا، كما سادت في الساحة الدولية مفاهيم اقتصادية جديدة وفي الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية الرسمية منها: الاعتماد المتبادل، والتقسيم الدولي الجديد للعمل، ومفهوم الخصخصة خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد الشركات المتعددة الجنسيات[44] والتي تعتبر من أهم سمات النظام الاقتصادي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية.

1) **أنواع العولمة:**

أ- العولمة الاقتصادية:

إن العولمة هي مفهوم اقتصادي أولا، وهي ترتبط بالاقتصاد أكثر من ارتباطها وكونها مفهوما علميا سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا أو إعلاميا ... إلخ، ويعود الارتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة، فكل المؤشرات تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر تحققا على أرض الواقع من العولمة الثقافية والسياسية، ويبدو العالم اليوم معولما اقتصاديا أكثر مما هو معولم ثقافيا أو سياسيا، من هنا جاء التلازم بين العولمة والعولمة الاقتصادية، ومن هنا أيضا هيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة، وتوحي العولمة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكل في التسعينات وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي قد أصبح عالما بلا حدود اقتصادية فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة بعضها في البعض ولم يعد هناك حدود وفواصل بينها، إن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية. أما الأسواق التجارية والمالية العلمية فأصبحت موحدة أكثر من أي وقت آخر.

إن العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتداخل الدول في نشاطاتها، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي.

إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية وهو جوهر العولمة الاقتصادية.

ب- العولمة الثقافية:

إن العولمة الاقتصادية واضحة المعالم وتجلياتها وتطبيقاتها واضحة، بينما العولمة الثقافية ليست بنفس الوضوح والاكتمال، كما أن العولمة الاقتصادية هي محصلة التاريخ الطويل من التطورات الاقتصادية والتجارية والمالية والتي تسارعت خلال عقدي السبعينات والثمانينات فإن العولمة الثقافية هي في المقابل ظاهرة جديدة تمر بمراحلها التأسيسية الأولى، ولم تبرز كحقيقة حياتية إلا من خلال عقد التسعينات بالإضافة غلى ذلك إذ كان هناك إجماع حول معنى مفهوم العولمة الاقتصادية، فإن

الثقافية لم تتمكن بعد أن تجاري في تجلياتها وتطبيقاتها على أرض الواقع التجليات الحياتية والسلوكية والتطبيقات المادية والمؤسساتية للعولمة الاقتصادية.

والأيديولوجيات أيضا لها نفس الصفة والقدرة على تخطي الحدود (القومية والجغرافية)، فالاشتراكية والرأسمالية والفلسفة المادية والمثالية ... إلخ، لا تعرف الحدود، بيدا أن العلوم الثقافية التي ازداد الحديث عنها في التسعينات تعني أكثر من مجرد قيام دين من الأديان أو أيديولوجيا بالدعوة إلى توحيد العالم.

إن العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة تستمد خصوصيتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينات وتأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة، وتأثرها بعضها البعض.

تبعا لهذا الانفتاح الذي حدث بشكل خاص خلال عقد التسعينات نتيجة استخدام التقنيات العلمية الحديثة والمتطورة جدا، أصبح ملايين البشر موحدين تلفزيونيا وتلفونيا من خلال البريد الالكتروني وشبكات الإنترنت.

وللعولمة الثقافية اتجاهان يمكن أن نسمي الاتجاه الأول بالإيجابي والآخر بالسلبي:

- يمكن النظر إلى العولمة من منظار إيجابي وهي التبادل الحر للأفكار والمفاهيم والمعلومات وبروز اهتمامات وعادات وأذواق وآمال وربما عقليا مشتركة.

إن كل ما تحدثه العولمة الثقافية هو ارتقاء في تخيل الأفراد لوجودهم على الكرة الأرضية حيث يشعر الأفراد وكأنهم وحدة سكانية واحدة ومتلاحمة وتعيش في سفينة واحدة على حد قول "ماركس"، أو أن العالم عبارة عن قمر صناعي ما يقول ماك مارشال يوهان "إن وسائل الاتصال تجاوزت حد الزمان والمكان وحققت نوعا من الوحدة والاندماج بين الشعوب مما جعل العالم أشبه بالقرية الصغيرة"[45].

- **الثاني**: النظرة التشاؤمية العدائية والمتخوفة من العولمة الثقافية على أنها شر وغول يهدف إلى ابتلاع كل الثقافات والهويات الوطنية والقومية، وهي عبارة عن أيديولوجية جديدة تهدف إلى الطمس والهيمنة على الثقافات الأخرى، لأن هذه الأيديولوجية "تعبر عن إرادة الهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي"[46].

كما يرى الجابري أيضا أن العولمة الثقافية على أنها اختراق فيقول "إن الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محله"[47]، ويصفها عبد الإله بلقزيز "أنها فعل اغتصابي ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها زيف الاختراق الذي يجري بالعنف – المسلح بالثقافة– فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة"[48].

ج- العولمة الأمنية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت المكانة الأولى في القوة العسكرية في العالم لامتلاكها ترسانة عسكرية تقليدية هائلة بالإضافة إلى قوتها النووية الضخمة التي لا ينافسها أحد سوى روسيا المنهكة اقتصاديا وسياسيا.

فالولايات المتحد الأمريكية تقوم بالسيطرة على البحار والجو والفضاء باستعمال سيطرتها هذه لخلق توازنات إقليمية في جميع أنحاء العالم، وذلك لمنع أي قوة إقليمية من النمو لتصبح خطرا عالميا تهدد السيطرة الأمريكية.

إن القوة الأمريكية تنامت مع تنامي مصالحها الاقتصادية في كل أنحاء العالم، ومع وجود تهديدات قوية من قبل أوروبا التي كانت يمكن أن تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي قررت الولايات المتحدة الأمريكية على إمكان مواجهة قوة المعسكر السوفييتي. لكنها تحولت لاحقا إلى إنشاء قوة عسكرية قادرة على أن تضمن لها السيطرة العسكرية على العالم، وكان العمود الفقري لهذه القوة العسكرية الأمريكية ترسانة نووية ضخمة قادرة على ردع أي متحد، أما ما يتعلق بالقوة غير النووية، فقد ركزت الولايات المتحد الأمريكية على تنمية سيطرتها على البحار بتقوية سلاحها البحري على نطاق واسع، وتوسيع سيطرتها على الجو، ثم على الفضاء عن طريق إنفاق مذهل على سلاح الجو وعلى برامج الفضاء العسكري، هذه الفروع من القوة العسكرية يدعمها جيش بري ينتشر في أوروبا وكوريا الجنوبية واليابان والخليج العربي. وفيما خلا ذلك متمركزة ضمن حدود الولايات المتحد الأمريكية مكتفية بأن تفرض أنواع القوة العسكرية والسياسية الأخرى إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

الخاتمة

تعكس التحولات العالمية تحديات بالغة على جميع دول العالم بتفاوت في الدرجة وتزايد هذه التحديات خاصة على الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى تنمية اقتصادها تنمية متواصلة بهدف رفع مستوى معيشة شعوبها.

والآن ومع الاتجاه نحو تحرير التجارة وظهور مؤسسة دولية جديدة هي منظمة التجارة العالمية إلى جانب إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد اتجه العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية حقيقية والتي تتمثل في السوق الأوروبية الموحدة، رابطة دول جنوب آسيا (الآسيان)وكذلك النافتا.

وفي ظل المعطيات الجديدة التي يتحول بها العالم نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، ظهرت أهمية الحاجة إلى نظرة موضوعية حول مستقبل اقتصاديات الدول العربية في ظل هذه المتغيرات المعاصرة ورؤية دقيقة تستند على تشخيص دقيق للمشاكل الراهنة وتحديد المحاور المناسبة للعلاج من أجل بناء ودعم القدرة التنافسية للصادرات الصناعية العربية . بمعنى العمل على سرعة تحسين أدائها التصديري فضلا عن الارتقاء بقدرتها التنافسية الدولية من أجل زيادة كفاءة الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

الهوامش:

1- عبد المنعم سعيد – ندوة العلاقات الأوروبية – الأمريكية – سالزيورج14 – 25 – يناير 1984 – السياسية الدولية – السنة 20 –عدد 76 أفريل 1984 ص 155 سيد البواب الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة بماهيتها محاورها نتائجها تأثيرها لكلية التجارة جامعة عين الشمس ط.1.1999 ص ص 12- 17

2- سيد البواب الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة .ماهيتها محاورها نتائجها تأثيرها .مرجع السابق ص ص 18 – 36 المنعم- سعيد – العرب ومستقبل النظام العالمي الجديد – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1987 ص ص 46 – 73.علي الدين هلال – ثورة الهندسة الوراثية – الدوحة ع 105 سبتمبر 1984 ص ص 14 – 15.

3- عبد المنعم سعيد – العرب ومستقبل النظام العالمي الجديد – مرجع سابق ذكره، ص ص 53 – 121. د. سعيد التجار الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالاشارة إلى الواقع العربي – ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. 15-16 مايو، 1989 – جامعة الدول العربية.

4- د. عبد المنعم سعيد – العرب ومستقبل النظام العالمي الجديد – مرجع سابق ذكره، ص ص 31 – 46. د. شريف دولار الشركات المتعددة الجنسيات ما لها وما عليها – جريدة الأهرام، د.سميحة فوزي – النظام العالمي الجديد وانعكاساته على الوطن العربي – مجلة البحوث والدراسات العربية – القاهرة 1994، ص 40.

5- د. عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق ذكره، ص ص 31 – 46.

6- د. عبد المنعم سعيد: مصر والنظام الدولي في التسعينات- مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة – سلسلة بحوث سياسية.

7- د. حسين نافعة – الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي – جامعة الدول العربية 1991، ص ص 93 – 116، البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1990 – النسخة العربية – مطبعة أكسفورد. الولايات المتحدة الأمريكية – 1990، ص ص 23 – 24، د.هدى ميتك – النظام الدولي الجديد والواقع العربي – شؤون عربية العدد 88. جامعة الدول العربية – ديسمبر 1996، ص ص 29 – 39.

8- U.N WORLD ECONOMIC SURVEY. 1993 . PP 53 – 58.

9- عبد الحكيم الرفاعي – السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية – القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع 1976، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – دراسة عن أهم المنظمات الأولية والتكتلات الإقليمية – عمان – الأردن 1981 ص 99، إيهاب ابراهيم نديم – التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق مع التطبيق على الدول العربية على الدول العربية – رسالة ماجستير – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1976.

*- هذه الدول هي : ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، لوكسمبورغ، بريطانيا، أيسلندا، ايرلندا، النرويج، هولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، اليونان.

10- حسني خربوش التنسيق المالي في السوق العربية المشتركة – رسالة ماجستير- كلية التجارة- جامعة الإسكندرية 1974 ص8، مجلس الوحدة للاقتصادية العربية – دراسة عن أهم المنظمات الدولية و التكتلات الاقليمية – عمان- الأردن- 1981 ص 99.

11- T. hitiris. European community economics/ [London simon and schuster international group] .1991. pp 100 - 122

**- بيلجيكا ولوكسمبورج وهولندا

12- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – التمثيل التجاري – أداة الأمريكيتين مذكرة داخلية – 1994، بنك مصر – نافتا (النشأة – الأهداف – المستقبل) النشرة الاقتصادية العدد الأول القاهرة 1994 ص 928، د. نبيل عنتر حشاد السوق الشرق أوسطية بين التأييد والمعارضة – دار التعاون للطبع والنشر 1996، ص 237، د. إيهاب نديم وآخرون كتاب محاضرات في الاقتصاد التطبيقي – كلية التجارة – جامعة عين الشمس – القاهرة. 1997، ص 287.

13- أسامة المجدوب: "الجات مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995، ص 35.

14- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: التمثيل التجاري:أ- الإدارة المنظمات الدولية (دراسة قطاع الإنشاءات والمقاولات في إطار اتفاق التجارة الدولية للخدمات جولة الجات) (الآثار – النتائج على الدول العربية)، ب- إدارة الجات والانكتاد (الاتفاق العام لتجارة الخدمات وتأثيره على الاقتصاد المصري).

15- د. محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، والتي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 227 لسنة 1995، ص 173.

16- د. عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2005، ص8.

17- د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مكتبة الأسرة، 2004، ص 28؛ أكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 17.

18- خالد فياض: العلاقات العربي-الإيرانية بين الصراع والتعاون، السياسة الدولية، العدد 127 يناير 1997، ص 204,

19- د. علي إبراهيم عبد اللطيف، سماح رافع محمد: يقظة المجتمع المصري، دار الكتب 1996 2-99، ص 9.

20- د. إبراهيم، مرجع سابق، ص 19.

21- محمد صادق الحسيني: الأزمة التركية-الإيرانية: شؤون الأوسط، العدد 61 أفريل 1997، ص 78.

22- د. إبراهيم، مرجع سابق، ص 11.

23- بادي هيما: أفريقيا حيال العولمة و أهمية آثار حاسمة على الحقوق الاجتماعية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العددان (4، 5)، دمشق، 1998 – 1999، ص 267.

24- د. محمد عبد الشفيع عيسى: الشرق أوسطية ومكانة مصر العالمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، المؤتمر السنوي العاشر، القاهرة، 1996، ص 59.

25- حسن حنفي: الثقافة العربية بين العولمة والخوصصة، مجلة الفكر السياسي، العددان 4 – 5، دمشق، 1999، ص 245.

26- محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228 ، 1998، بيروت، ص 17.

27- إبراهيم كروان: المعضلات العربية في التسعينات، السياسة الدولية، العدد 117 يوليو 1994، ص 129.

28- د محمد محمود الإمام، بازار عند الشرق الأوسط تهافت الأسس، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثاني، القاهرة، يوليو 1994، ص 42.

29- علاء عبد الوهاب/ الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سيناء للنشر، القاهرة، 1995، ص 80.

30- د. أحمد صدق الديجاني: في مواجهة النظام الشرق أوسطي، دار المستقبل العربي، بيروت، 1994، ص 42.

31- فرانسوا بيرو: الرأسمالية – ترجمة خليل البحر، المنشورات العربية، بيروت، 1973، ص ص: 27 – 28.

32- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة "الرأسمالية العالمية" في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 222، بيروت، أيلول، 1997، ص 48.

33- ماجد شدود: مرجع سابق، ص 32.

34- ماركس أنجلس: مختارات في أربعة أجزاء، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص: 48 – 49.

35- فرانسوا بيرو: الرأسمالية، مرجع سابق، ص ص: 27 – 28.

36- إسماعيل صبري عبد الله: الكوكبة مرجع سابق، العدد 222، بيروت، أيلول، 1997، ص 48.

37- ماجد شدود: مرجع سابق، ص 43.

38- لينين: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، دار التقدم، موسكو، 1987، ص ص: 113- 114.

39- ناصيف يوسف حتي: أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العددان 3 – 4، الكويت، 1995، ص 57.

40- زياد علوان، نقود ومصارف، منشورات جامعة حلب، حلب، 1981، ص ص: 82 – 84.

41- هانسن-بيتر مارتن وهارلد شومان: فخ العولمة، عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 99.

42- هانسن-بيتر مارتن وهارلد شومان: فخ العولمة، عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 99.

43- Peter H. LINDERTI, International Economics, University of California, 1995, pp : 404 – 405.

44- علي الدين هلال وآخرون: النظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 4، الكويت، نيسان/أيار 1999، ص 15.

45- عبد الواحد علون وسعيد جردت: الإسلام في الغرب الديمقراطي، دار الفكر، دمشق، 1996، ص 25.

46- محمد عابد الجابري: العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 301.

47- نفس المصدر، ص 301.

48- عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية – عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، مرجع سابق، ص 318.